



الأمم المتحدة

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم
والتنمية المستدامة فيها

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والخمسون

الملحق رقم ٤٥ (A/55/45)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٤٥ (A/55/45)

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم
والتنمية المستدامة فيها



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١	٨-١ مقدمة - أولا
٢	١١-٩ التقديم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام - ثانيا
٥	٢٤-١٢ العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام - ثالثا
٩	٦٠-٢٥ طرائق القيام بالمزيد من العمل - رابعا
	وثائق وأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعنى بأسباب النزاع في أفريقيا
١٥ وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها - المرفق

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية العامة أن ينشئ الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لرصد تنفيذ التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن يقوم بالأعمال التحضيرية، للمناقشات التي ستجرى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة؛ (ب) وطالبت بالإضافة إلى رصد تنفيذ تلك التوصيات أن يرصد الفريق العامل المخصص تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٩ التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرر المجلس ٢٧٠/١٩٩٩، فضلا عن القضاء على الفقر وتخفيف أعباء الديون وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتقديم الدعم للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ و (ج) طلبت إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، أن ينشئ الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، وأن يتولى رئاسته بحكم منصبه وأن يعين نائبين له، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، وأن يعقد اجتماعات تنظيما للفريق العامل المخصص في موعد لا يتجاوز آذار/مارس ٢٠٠٠ لتحديد طرائق عمل الفريق العامل المخصص ووضع ترتيبات تكفل أداءه لمهامه على نحو فعال^(١).

٤ - وفي دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ التوصيات ذات الصلة في تقرير الأمين العام. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمد المجلس الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٩ بشأن موضوع "تنمية أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بتنمية أفريقيا والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة"^(١).

جيم - تنظيم الأعمال

٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٥٤، عمل رئيس الجمعية العامة، ثيوبن غورياب (ناميبيا)، رئيسا للفريق

١ - عقد مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ جلسة على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى القيام بجهد دولي متضافر لتقوية دعائم السلم والأمن في افريقيا. وفي بيان صادر عن رئيس المجلس في ختام الجلسة (S/PRST/1997/46)، طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير عن أسباب النزاع في افريقيا وسبل منع هذه المنازعات وكيفية إرساء الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي.

٢ - ووفقا لهذا الطلب، قدم تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨ وكذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٩٢/٥٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى رئيس الجمعية العامة، أن ينشئ، تحضيرا للمناقشات التي ستجرى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية العامة لرصد تنفيذ هذا القرار، ولا سيما تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وفي هذا الصدد قرر المجلس أن يحدد الفريق العامل ولايته وطرائق عمله، آخذا في الاعتبار مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تلك المسألة.

باء - الولاية

٣ - في القرار ٢٣٤/٥٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ والمعنون "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، (أ) طلبت

التقارير المرحلية المقدمة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يتضمن البيانات المدلى بها في مختلف دورات الفريق العامل ومصنفات شاملة تعكس حالة تنفيذ توصيات الأمين العام، القائمة على معلومات الرجوع المستقاة من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وسوف يتم على أساس منتظم استكمال بيانات الموقع على الشبكة العالمية ليعكس التقدم المحرز في أعمال الفريق فضلا عن حالة تنفيذ توصيات الأمين العام.

هاء - هيكل التقرير الحالي

٨ - يتضمن الفصل الثاني نظرة عامة عريضة وموجزة للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ويقدم الفصل الثالث موجزا للقيود والعقبات الرئيسية التي تصادف في تنفيذ تلك التوصيات، على حين يتضمن الفصل الرابع مقترحات بشأن المزيد من العمل والتدابير التي يمكن اتخاذها للإسراع بخطى تنفيذ التوصيات التي تغطي مجالات التركيز المواضيعية المحددة. ويتضمن مرفق التقرير الحالي على قائمة بوثائق الفريق وموجزا لأعماله.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام

٩ - أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ توصيات الأمين العام في نطاق عريض من المجالات. ويرد استعراض تفصيلي للتقدم المحرز في ورقة الاجتماعات A/AC.258/CRP.3. ويرد فيما يلي على أساس استرشادي الأجزاء الرئيسية ذات الأهمية الخاصة:

(أ) صنع السلم وحفظ السلم تابع مجلس

الأمن والجمعية العامة بنشاط التوصيات المتعلقة بصنع السلم وحفظ السلم، وتضمن التقرير المرحلي المقدم لمجلس الأمن (S/1999/1008) موجزا للتقدم المحرز حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛

العامل المفتوح باب العضوية المخصص لأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وعين في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بصفته هذه، كيشور محبوباني، الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، وإينوسينسيو آرياس، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة رئيسا للفريق العامل. وعمل السيد رئيس فرع خدمة هيئات نزع السلاح وإنهاء الاستعمار التابع لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، أمينا للفريق العامل. وتألقت الأمانة الفنية للفريق العامل من ممثلي مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٦ - وعقد الفريق العامل ثلاث دورات خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة: عُقدت الدورة الأولى في ٧ آذار/مارس وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس والثانية في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو؛ والثالثة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وعقد الفريق العامل ما مجلته ١٤ جلسة. كما عُقد عدد من الجلسات غير الرسمية. وأثناء انعقاد جلساته، أجرى الفريق العامل تبادلا عاما لوجهات النظر، واستعرض المعلومات التحريرية عن تنفيذ توصيات الأمين العام (A/AC.258/CRP.3)، كما استمع إلى عروض شفوية من الممثلين الخاصين للأمين العام وممثلي أمانة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

دال - موقع الفريق العامل على الشبكة العالمية

٧ - بناء على طلب الفريق العامل، أنشئ موقع له على الشبكة العالمية هو (www.un.org/esa/africa/adhocWg/index.html) لتوفير معلومات مستكملة عن أعماله. ويحتوي هذا الموقع على الشبكة العالمية معلومات أساسية بشأن الفريق تشمل

الوكالات؛ بوصفها أداة تخطيط استراتيجية تشجع على التحول من الإغاثة إلى التنمية؛

(و) **تمويل الانتعاش** تم تمويل صندوق أنشطة ما بعد الصراعات التابع للبنك الدولي والذي يدعم تخطيط أنشطة التعمير وتجريبها وتحليلها وذلك عن طريق تمويل الحكومات والمنظمات الشريكة، إلى صندوق استئماني في عام ١٩٩٩. كما يدير البنك الدولي، بالنيابة عن بعض المانحين، صناديق استئمانية تكمل أنشطة صندوق أنشطة ما بعد الصراعات. وجريا على نفس الأسس، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عن مختلف الجهات المانحة، صناديق استئمانية لدعم البلدان التي هي في طور الانتقال من مرحلة الصراع إلى السلم والنمو الاقتصادي المستدامين؛

(ز) **العمل على تحقيق استجابة منسقة** ما فتئت الأمم المتحدة تعمل على زيادة تطوير النهج الإطاري الاستراتيجي للتعامل مع الأنشطة السياسية وأنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية والإنمائية الهادفة إلى تعزيز مناخ السلم الدائم والتنمية المستدامة. وسوف يكفل هذا النهج، في جملة أمور، أن تدعم الأنشطة الإنسانية أنشطة بناء السلم في مجموعها. وعقب التشاور مع لجنة التنسيق الإدارية تم اعتماد مبادئ توجيهية عامة لزيادة تطبيق الإطار الاستراتيجي. وقد وفرت هذه التجربة، حتى تاريخه، بعض الدروس القيمة، ويجري الآن تطبيق هذا النهج في سيراليون وبوروندي. ومؤخرا أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة حوض نهر مانو، وتهدف إلى تقديم المساعدة لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع داخل غينيا وليبيريا وسيراليون وفيما بينها؛

(ح) **تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون** صدقت أغلبية الحكومات الأفريقية الآن على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد اعتمد أول مؤتمر

(ب) **حماية المدنيين في المنازعات المسلحة** ما برحت حماية المدنيين في أوقات المنازعات المسلحة، منذ عام ١٩٩٨ تحظى باهتمام كبير من جانب مجلس الأمن (انظر S/PRST/1999/6 وقرار مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩)). ومؤخرا قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/957) أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٢٩٦/٢٠٠٠ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي يهدف إلى تأمين الالتزام بالتوصيات الرئيسية للأمين العام. وبهذا التقرير ضمن المجلس أن تشكل مسألة حماية المدنيين في المنازعات المسلحة جزءا لا يتجزأ من مداولاته في كل مرة ينظر فيها في عمليات حفظ السلم؛

(ج) **معالجة قضايا أمن اللاجئين** اتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات المختصة، منذ عام ١٩٩٨ ولا تزال، عددا من المبادرات فيما يتعلق بأمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين والطابع المدني والإنساني لها، شملها "سلم الخيارات" وهو مبادرة اقترحتها المفوضية. وتتراوح هذه الخيارات ما بين التدابير الوقائية والتعاون مع السلطات الوطنية لإنفاذ القوانين، مروراً بنشر المراقبين المدنيين أو مراقبي الشرطة إلى وزع العسكريين؛

(د) **تلطيف الأثر الاجتماعي والبيئي للاجئين** استحدثت في ١٩٩٩ "عملية بروكينغز" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف تقليص الفجوة القائمة بين المساعدة الإنسانية والتنمية طويلة الأجل؛

(هـ) **بناء السلم بعد انتهاء النزاع** أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فريقا مرجعيا مشتركا بين الوكالات عهد إليه بمهمة حل القضايا المتعلقة ببرمجة أنشطة ما بعد الصراع بطريقة موحدة. كذلك استحدثت اللجنة الدائمة عملية النداءات الموحدة المشتركة بين

والتنمية الزراعية والجوانب المتصلة بها في القرن الأفريقي بغية وضع نهاية لسوء التغذية المزمن في المنطقة؛

(ل) تخفيف أعباء الدين في أيلول/سبتمبر

١٩٩٩، أقرت لجنة النقد والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي جرى تحويلها، انطلاقاً من التعليقات العريضة النطاق للمجتمع المدني والمجتمع الدولي، لتوفر بشكل أسرع وأعمق وأعرض تخفيفاً لعبء الديون وتقوي الصلة بين تخفيف عبء الدين وتقليل الفقر. وفي أواخر ١٩٩٩، استعاض صندوق النقد الدولي عن مرفقه للإقراض الميسر (مرفق التسوية الهيكلية المعززة). بمرفق النمو والحد من الفقر، الذي يهدف إلى جعل جهود تقليل الفقر بين الأعضاء ذوي الدخول المنخفضة عنصراً رئيسياً أصرح في سياسة متجددة موجهة نحو النمو. وقد أسهم عدد من البلدان المانحة في الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين؛

(م) فتح أسواق دولية عقد في القاهرة في

نيسان/أبريل ٢٠٠٠ اجتماع قمة أفريقي أوروبي برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي. واعتمد اجتماع القمة إعلاناً وخطة عمل، تناولا، في جملة أمور، التجارة والوصول إلى الأسواق. وتم توقيع اتفاق كوتونو، الذي يحدد شكل العلاقات بين مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويوفر الاتفاق إطاراً جديداً للتعاون التجاري والشراكات الاقتصادية بين المجموعتين. واعتمد كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قانون النمو والفرص في أفريقيا، ويهدف إلى تشجيع التجارة مع أفريقيا عن طريق خفض أو إزالة التعريفات الجمركية وحصص المنتجات الواردة من تلك المنطقة. وتم توقيع هذا المشروع ليصبح قانوناً في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

وزاري أفريقي عقد تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية في موريشيوس في نيسان/أبريل ١٩٩٩ إعلان وخطة عمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفريقيا؛

(ط) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٠، صدق ٤٩ من الحكومات الأفريقية على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولم تمض سوى ستة شهور على التصديق على هذه الاتفاقية حتى صدقت حكومتان أفريقيتان على البروتوكول الاختياري للاتفاقية ووقع ثلاثة منها عليه؛

(ي) التأكيد على التنمية الاجتماعية تمت

المبادرة الخاصة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة والمتعلقة بأفريقيا، أحرز تقدم كبير في معالجة قضايا التعليم والصحة في البلدان الأفريقية، كما ورد تفصيله في التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبدعم المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية بدأت جميع البلدان الأفريقية تقريباً مبادرة أفريقيا ٢٠٠٠ (E/AC.51/2000/6 and Corr.1) بشأن الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وقامت بإعداد خطط عمل؛

(ك) الأمن الغذائي عالج مؤتمر القمة العالمي

للأغذية الذي عقد في روما عام ١٩٩٦ الصلة الوثيقة بين الأمن الغذائي والسلام، واعتمد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٢). وتتصل إسهامات منظمة الأغذية والزراعة في مجالات الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية والريفية، فضلاً عن نظام تجاري عالمي للسلع الزراعية عادل وموجه نحو السوق، بالمحددات الرئيسية للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تتبع منظمة الأغذية والزراعة، معنية باستجابة الأمم المتحدة للأمن الغذائي على المدى الطويل

ثالثا - العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام

١٢ - رغم ما أحرز من تقدم في تنفيذ بعض توصيات الأمين العام فلا يزال باقيا عدد من العقبات. وتنبع هذه العقبات من عوامل مترابطة تشمل قصور الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي، وعدم كفاية الموارد والطاقات، وغيوب الحكم في بعض البلدان الأفريقية، واستمرار الصراع المسلح، والإمكانية المحدودة للاستفادة من التكنولوجيا، والتدهور العام في الصحة العمومية، وضعف القطاع الخاص والهيكلة الاقتصادية، فضلا عن صعوبات التنسيق.

ألف - الإرادة السياسية

١٣ - يتطلب التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام إرادة سياسية قوية من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. ولقد حدد الأمين العام في تقريره بوضوح وصراحة مسؤوليات البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية. وكانت هناك بعض الأمثلة المشجعة للتقدم المحرز والتطورات الملحوظة في هذا الصدد كما جاء ذكره أعلاه. على أن الالتزام المطلوب في حالات كثيرة، كان منعهدا. ومن أمثلة ذلك التقرير (S/1999/1257) الذي طلب إعداده الأمين العام وفحصه مجلس الأمن. ويظل في عدد من الحالات قصور في الإرادة السياسية في بعض البلدان الأفريقية، لتنفيذ اتفاقات السلام وغير ذلك من التدابير اللازمة لكفالة السلم والتنمية المستدامة. ويتجلى نقص الإرادة السياسية أيضا في تقاعس البلدان المانحة عن توفير الموارد الكافية المالية والتقنية، لمعالجة كثير من المشاكل التي تم تحديدها في العمليات المشتركة بين الحكومات، كما أشار إلى وجوده الأمين العام في تقريره. ومن الضروري لنجاح تنفيذ توصيات الأمين العام أن تبذل البلدان الأفريقية وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأوساط المانحين جهدا ثلاثيا مستديما.

(ن) دعم التعاون الإقليمي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بتقديم المساعدة لمنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ معاهدة أبوجا لتطوير القدرة على إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي؛

(س) تحقيق الانسجام بين المبادرات الثنائية والدولية الحالية لا تزال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال آليات التنسيق التابعة للتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والمجموعات المواضيعية ومنظومة المنسق المقيم، مستمرة في أداء دور كبير في المواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفضلا عن ذلك، تؤمن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة والمتعلقة بأفريقيا التنسيق على المستوى الإقليمي، في المجالات الرئيسية التي تغطيها المبادرة.

١٠ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ اتخذت الحكومة الأفريقية خطوة حاسمة للتصدي للأسباب الجذرية للتراجع ووضع القارة على طريق التنمية المستدامة، وذلك بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وقد نبعت فكرة هذا المؤتمر كجزء من عملية طويلة الأمد للمساعدة في بناء القدرة الأفريقية على منع الصراعات وإدارتها وحلها من خلال التصدي الحاسم لقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. واقترح المؤتمر الأول الذي عقد في أبوجا، نيجيريا في أيار/مايو ٢٠٠٠، خطة عمل وآلية تنفيذ لتسهيل عملية المؤتمر.

١١ - على حين يمكن ملاحظة بعض التقدم في تنفيذ توصيات الأمين العام، من الجدير بالذكر أن هناك أنشطة مستمرة في معظم المجالات، تتطلب رسدا منتظما. كما يجدر بالذكر أنه في عدد من المجالات يصعب، أو من السابق لأوانه، تقييم أثر الأنشطة وقياس الأداء. ولكي يتسنى قياس التقدم المحرز في هذه المجالات، لا بد من استحداث مؤشرات موثوقة ومتفق عليها حيثما كان ذلك مناسبا.

باء - الحكم الرشيد

الأنشطة الإنمائية إلى الأنشطة العسكرية لا يزال يعوق إحراز تقدم في تنفيذ توصيات تقرير الأمين العام.

١٦ - إن أكثر من نصف جميع الصراعات هي حالات متكررة الوقوع. ويعتمد منع الصراعات وقيام عملية سلم ناجحة اعتمادا كبيرا على التنفيذ الفعال لبرامج تسريح العسكريين وتجريد المناطق من الأسلحة وإعادة الاندماج. على أن ما أظهرته الأحداث مؤخرا هو أن بعض هذه البرامج الممول أساسا عن طريق الصناديق الاستثمارية يمكن أن يعاني من نقص الموارد.

دال - الموارد المالية

١٧ - على الرغم من أن أفريقيا ككل، بما في ذلك انتعاشها الاقتصادي، قد خصتها الدول الأعضاء بالأولوية، فإن مجموع الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية للبلدان الأفريقية، وعلى الأخص المساعدة الإنمائية الرسمية، قد انخفضت بشكل مستمر منذ بداية التسعينات. وتشمل هذه المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة عن طريق مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونظرا لقلة فرص وصول أفريقيا إلى أسواق رؤوس الأموال الخاصة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المتناقصة لم تكملها تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة كما حدث في بعض البلدان النامية في التسعينات. وفضلا عن ذلك، لوحظ بصفة عامة أن كون المعونة مشروطة قد قلل من فعاليتها ومن حجم المعونة المتوافرة للاستخدام في البلدان المتلقية. كذلك، فإن معدل الادخار في أفريقيا منخفض إلى حد كبير ويرجع السبب في ذلك من ناحية إلى انتشار الفقر ومن ناحية أخرى إلى التوزيع غير المناسب للموارد على القطاعات غير المنتجة.

١٨ - وتستمر الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية في إعاقه الوصول إلى الأسواق مما يؤثر على قدرة البلدان

١٤ - ما فتى، منذ عام ١٩٩٨ يحدث تقدم في ميدان الحكم في معظم البلدان الأفريقية، على أنه يجب الاستمرار في هذه الجهود، كما أنه لا يزال، في عدد من الحالات، مجال للتحسين. إن ثقافة الشفافية والمساءلة لم تتأصل بعد في بعض البلدان، مما يصعب معه تدعيم الإصلاحات التي أوصى بها الأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وتعزيز الكفاءة الإدارية. ويظل الحكم الضعيف واحدا من أسباب استمرار العنف وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الأفريقية.

جيم - المنازعات المسلحة

١٥ - عرقل انتشار النزاع المسلح والتدفقات الكبيرة للاجئين الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان الأفريقية ولا تزال صعوبة تنفيذ اتفاقيات السلام تنفيذا كاملا والتغلب على العقبات العديدة لحل الصراعات المستمرة، وظهور صراعات جديدة وما ينجم عنها من تدفق أعداد غفيرة من اللاجئين، تعرقل الأنشطة المنتجة للبلدان المعنية، كما تعمل على زيادة تقويض البنية الاجتماعية الأساسية الضعيفة الموجودة في كثير منها. وفي الوقت ذاته، من المهم الإقرار بأنه على الرغم من النقص الحاد في الموارد والمعدات، فقد اضطلعت الحكومات الأفريقية، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ومنظماتها دون الإقليمية بمسؤولية متزايدة في حل منازعاتها والعمل على نشر السلام والأمن في ربوع القارة ومن الحتمي أن نعيد التأكيد، مع هذا، على أن الجهود التي تضطلع بها الحكومات الأفريقية في هذا الميدان لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تعفي مجلس الأمن من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. على أن الاستجابة الدولية لحالات الصراع في أفريقيا، كانت في بعض الحالات، غير كافية. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا، فضلا عن تحويل الموارد من

والصراعات إلى نزوح الأدمغة وزيادة اضمحلال القدرة المؤسسية على التنظيم الاقتصادي والإداري بصفة عامة، وعلى الأخص على القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية اللازمة التي أوصى بها الأمين العام. وعلاوة على ذلك أدت مشكلة توليد المعلومات الإحصائية الدقيقة في الوقت المناسب إلى صعوبة وضع السياسات وتخطيط البرامج. وبصفة عامة فإن نقص القدرات سبب انتكاسة لجهود البلدان الأفريقية لامتلاك المساعدة الإنمائية.

واو - الصحة العامة

٢٠ - تواجه أفريقيا أعباء مرضية ذات أبعاد مروعة، مع عودة الأمراض القديمة وظهور أمراض جديدة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن أصل ٣٤ مليون حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، يوجد أكثر من ٢٤ مليون حالة في أفريقيا. ويشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا السبب الأول للوفيات في أفريقيا. وإلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عاد مرض السل إلى الظهور وغدا تهديدا كبيرا في القارة، إذ أصاب قرابة ٢٠٠ مليون شخص. ومن أصل ٤٠٠ مليون حالة ملاريا في العالم توجد ٣٠٠ مليون حالة في أفريقيا، حيث يقضي المرض على مليوني شخص في السنة. وإضافة إلى ذلك تملك ٨٧٠ امرأة من كل ١٠٠ ألف أثناء الولادة في أفريقيا، مقارنة مع ٢٠ في الدول المتقدمة النمو، كما يموت ٢,١ مليون طفل تحت سن الخامسة بسبب أمراض الطفولة.

٢١ - وقد عرقلت ضخامة المشكلة إحراز التقدم في تنفيذ توصيات الأمين العام. وكثير من البلدان الأفريقية يعوزها الأفراد المهرة الضروريون والطاقت البشرية في ميدان الأبحاث لتحقيق تقدم في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك فإن البنى الأساسية والرؤية للصحة العامة تتعرض لمزيد من

الأفريقية على تحقيق أقصى حد من إيرادات التصدير. وعلاوة على ذلك فإن برامج التكيف الهيكلي، التي لا يزال يمر بها كثير من البلدان وعبء الدين الثقيل، إلى جانب التزامات الدفع المفرطة، قد أعاقت تنفيذ برامج مكافحة الفقر وغيرها من برامج التنمية. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الحديثة فيما يتعلق بالمبادرة المعززة للتخفيف عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فلم يتم حتى الآن سوى تخفيف ديون عدد من البلدان لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. ويظل تمويل الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عقبة رئيسية أمام تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة فيما يتعلق بأفريقيا. وتشكل ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إطارا هاما للسياسات الحاسمة للحد من الفقر بيد أنها كذلك شرط أساسي لتأهيل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للاستفادة من هذه السياسة. وإذا فُمن المهم أن تعزز البلدان الأفريقية قدراتها على إعداد هذه الورقات. ويمكن أن تسهم المعونة الدولية الهادفة إلى تعزيز القدرات في إعداد هذه الورقات، بناء على طلب البلدان الأفريقية المعنية، في التعجيل بتأهيل البلدان الأفريقية للاستفادة من تخفيف ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي تخفيف الأعباء التي تثقل قدراتها الإدارية.

هاء - طاقة الموارد البشرية

١٩ - يعاني كثير من البلدان الأفريقية عدم كفاية القدرات الملائمة لمواجهة عدد كبير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشمل ذلك عددا من القدرات يتراوح من الإدارة الاقتصادية إلى حقوق الإنسان. وقد حدث انخفاض القدرات بمرور الوقت ويمكن عزوه إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الثمانينات وبداية التسعينات وما ترتب عليها من فرض تدابير التقشف. وإضافة إلى ذلك أدى عدم الاستقرار السياسي المتزايد

تكثيف وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها ينتظران تطبيقهما الكامل لتعزيز جهود البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من الفرص المتاحة في الأسواق فإن كثيرا من البلدان لا تزال غير قادرة على استغلال الفرص الجديدة لتصدير منتجات جديدة. وعلاوة على ذلك تواجه أفريقيا حواجز تمييزية جمركية وغير جمركية في المجالات التي تتميز صادراتها فيها بالقدرة التنافسية، مثل المنسوجات وبعض السلع الزراعية.

حاء - فرص الوصول إلى التكنولوجيا

٢٣ - إن الفجوة التكنولوجية التي تزداد اتساعا بشكل متزايد والفاصل المتزايد في استخدام الأساليب الرقمية بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو قد أصبحا من العقبات الرئيسية أمام التنمية. إن عدم الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة قد أدى إلى هبوط مستويات الإنتاجية وعدم قدرة المنتجات التي يصدرها كثير من البلدان الأفريقية على التنافس. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهود نقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية إلى أفريقيا وعلى الأخص تكنولوجيا المعلومات التي تكمل وتحسن تطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية الأساسية. ومن الضروري كذلك معالجة العقبات الرئيسية مثل نقص الهياكل الأساسية والتعليم وبناء القدرات والاستثمارات وإمكانيات الاتصال، لضمان مشاركة أغلبية المواطنين الأفريقيين مشاركة تامة في الثورة المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

طاء - التنسيق

٢٤ - بينما تم تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التنسيق على المستويين القطري والإقليمي، فإن عددا من المشاكل لا تزال دون حل. وتعلق هذه المشاكل بالدرجة الأولى بعدد أطر وآليات وعمليات التنسيق الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، وضرورة تحقيق درجة أكبر من الترابط فيما بينها. ويؤدي

التقوض في تلك الدول التي يوجد بها منازعات. ويسهم نقص إمدادات المياه النظيفة والمرافق الصحية المناسبة أيضا في تدهور صحة كثير من الأفريقيين. ولا تتناسب الموارد المتوافرة لمحاربة هذه الأمراض مع هذه المهمة. فمثلا يبلغ الإنفاق الحالي على الإيدز في أفريقيا ١٦٥ مليون دولار فقط في السنة بالمقارنة مع ٢ إلى ٣ بلايين دولار قدر برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إنها ضرورة لمكافحة الوباء. وتكاليف معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، عالية بصفة عامة وفرص الحصول عليها محدودة للغاية. والإعلان الصادر مؤخرا عن خمس شركات صناعة أدوية بتخفيض تكاليف الأدوية المضادة للإيدز في أفريقيا موضع ترحيب. بيد أن العلاج الفعال لا يزال، رغم التخفيض، بعيدا عن متناول المواطن الأفريقي العادي. ومما يضاعف مشكلة نقص الموارد الوصمة التي تحيط بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما لا يزال التمييز المؤذي المرتبط به، يشكل مشكلة في كثير من البلدان. ويسعى إعلان لومي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى التصدي لهذه المسائل.

زاي - القطاع الخاص وتنظيم الاقتصاد

٢٢ - يتسم القطاع الخاص المحلي بالضآلة في كثير من البلدان الأفريقية كما لا بد لها من التعامل مع عدد من المشاكل منها انخفاض الإنتاجية ونقص الاستثمارات والهياكل الأساسية المناسبة ونقص المعلومات المتعلقة بالائتمان والأسواق. وإضافة إلى ذلك يظل عدد كبير من البلدان الأفريقية معتمدا إلى حد كبير على سلعة أو سلعتين أوليتين تتألف منهما معظم صادراتها. وما زال برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) وبرنامج عمل التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا^(٣) الراميان إلى

- (ي) إعادة تشكيل المعونة الدولية وزيادتها، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (ك) تخفيف عبء الدين؛
- (ل) فتح الأسواق الدولية؛
- (م) دعم التعاون والتكامل الإقليمي؛
- (ن) مواءمة المبادرات الدولية الحالية وتنسيقها؛
- (س) نقل التكنولوجيا، وعلى الأخص تكنولوجيا المعلومات؛

- (ع) بناء القدرات؛
- (ف) دعم بيئة مؤاتية لتشجيع تدفقات الاستثمار.
- ٢٦- ومن الواضح أن هناك حاجة لإجراء رصد منظم لضمان التنفيذ الفعلي للتوصيات المقدمة تحت المواضيع المذكورة أعلاه. ويؤكد الفريق العامل على ضرورة تعزيز آليات التنسيق بين الحكومات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. ويشيد الفريق بالجهود المبذولة بالفعل في هذا المضمار.

- ٢٧- ويسلم الفريق العامل بالحاجة إلى إدماج منظور يأخذ المرأة بعين الاعتبار في تنفيذ التوصيات، ويقترح على الجمعية العامة أن تطلب إلى الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة القيام بالتعاون مع الحكومات الأفريقية بإجراء دراسة شاملة للعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تأمين السلام والتنمية في أفريقيا.

- ٢٨- ويسلم الفريق العامل بأن أعمال حقوق الطفل، وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، هو استثمار لا يرقى إليه الشك في سبيل السلام والتنمية في أفريقيا. ويقترح الفريق أن تولى أهمية خاصة للأطفال وأن تحدد وتعالج العقبات الرئيسية أمام تمتعهم بحقوقهم. وستكون الدورة الاستثنائية للجمعية

ذلك، بالإضافة إلى تزايد عدد المبادرات الآتية من خارج الأمم المتحدة، في بعض الحالات، إلى ازدواج الجهود وزيادة العبء على البلدان للاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المختلفة لمختلف الشركاء. وفضلا عن ذلك فإن كثرة قواعد المحاسبة والإبلاغ التي يتبعها مختلف الشركاء (مثل الدول المانحة وهيئات منظومة الأمم المتحدة) قد ألفت عبئا مضافا على البلدان الأفريقية، التي تعاني بالفعل من نقص في المهارات وتكنولوجيا المعلومات.

رابعا - طرائق القيام بالمزيد من العمل

٢٥- على الرغم من أن عددا من الإجراءات قد اتخذت تمشيا مع روح توصيات الأمين العام فإن الأمر يتطلب جهودا كبيرة لإنشاء آليات وأطر تكفل إمكانية تطبيق الإجراءات التي يتم اتخاذها في الوقت الحاضر بصورة متسقة. وسوف يشمل ذلك القيام بعمل في المجالات التالية على المستويين الوطني والدولي على حد سواء:

- (أ) وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لحقوق الإنسان؛
- (ب) تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛
- (ج) تعزيز الطاقات الإدارية؛
- (د) خلق جو مؤات للاستثمارات الخارجية المباشرة والنمو الاقتصادي؛
- (هـ) تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية؛
- (و) الاستثمار في الموارد البشرية؛
- (ز) معالجة قضايا الصحة العامة؛
- (ح) تركيز الاهتمام على العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية؛
- (ط) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

الفقر. وبالتالي تهدف المقترحات المقدمة أدناه تحت المواضيع الأخرى، إلى معالجة هذه القضية الأساسية التي تؤثر على سائر الأنشطة الأخرى.

٣٣ - **التعليم** - يقترح الفريق العامل أن تدعو الجمعية العامة المانحين إلى دعم الجهود المتنامية للحكومات للنهوض بتنمية الموارد البشرية وتعزيزها في أفريقيا، ولتوفير تعليم أساسي جيد المستوى للجميع، وللاستثمار في التعليم الثانوي والجامعي بتعاون متزايد من المجتمع الدولي، تمشيا مع الأهداف التي حددها إطار دكاك لتوفير التعليم للجميع، الذي اعتمده المحفل العالمي للتعليم في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣٤ - **البيئة** - يقترح الفريق العامل أن تطلب الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء كفالة إدماج الاعتبارات البيئية على نحو كاف في جميع الجوانب ذات الصلة لعملية تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا، وتقديم مقترحات محددة بشأن كيفية تحسين هذه الجهود. ويمكن أن تشمل المجالات ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق العلاقة بين استئصال الفقر وحماية البيئة، والمشاكل البيئية بوصفها أسبابا محتملة للصراع.

باء - تخفيف عبء الديون

٣٥ نظرا إلى أن سداد الديون يستنفد موارد قيمة يُحتاج إليها في إصلاح وبناء الهياكل الأساسية الإنمائية الضرورية والبرامج التي يراد بها معالجة مشكلتي الفقر وعدم المساواة الوجوديتين، يقترح الفريق على الجمعية العامة أن تطلب من المجتمع الدولي العمل على إلغاء ديون أقل البلدان الأفريقية نموا، على أساس نهائي حيثما كان ذلك مناسبا، بما فيها البلدان التي خرجت لتوها من صراعات.

٣٦ ويلاحظ الفريق العامل عدم كفاية المساهمات في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تقدم له على أساس طوعي. ويحث الفريق جميع المانحين

العامّة التي ستعقد عام ٢٠٠١، متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل حدثا هاما في هذا السياق، ويشجع الفريق الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية على الإسهام في تحقيق نتيجة ناجحة.

٢٩ - ويقترح الفريق العامل على الجمعية العامة أن تطلب من المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بالاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للآثار السلبية لانعدام الأمن الغذائي على تعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، في معرض تنفيذها للمقررات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٣٠ - وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة، بغية إيجاد حلول للصراعات المسلحة المستمرة في القارة، يلاحظ الفريق العامل أن من الضروري تعزيز آلية منع الصراعات وحلها. ويقترح الفريق على الجمعية العامة أن تواصل مناشدة المجتمع الدولي تعزيز جهوده في العمل على نشر السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وعلى الأخص لضمان حماية المدنيين، وإدماج برامج التسريح والتجريد من السلاح وإعادة الإندماج في عمليات حفظ السلام، حيثما اقتضى الأمر.

٣١ - وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٥٤، والتي حددها الفريق العامل، درس الفريق سبل ووسائل تسهيل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وتوصل إلى عدد من المقترحات، يرد بيانها أدناه.

ألف - القضاء على الفقر

٣٢ - يلاحظ الفريق العامل أن تنفيذ الأغلبية الغالبة الساحقة من توصيات الأمين العام سوف يؤدي إلى الحد من

٣٩ ويقترح الفريق العامل أن تدعو الجمعية العامة البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها بهدف التوصل إلى توافق في الآراء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن عدم تقييد المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الأفريقية.

٤٠ ويوصي الفريق العامل أيضا بأن تطلب الجمعية العامة من البلدان المانحة بذل جهود متضافرة لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة ٠,١٥ في المائة من أجل أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يقترح الفريق أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام (أو من الدول الأعضاء ذات الصلة) تنظيم اجتماع بشأن تقديم المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا بهدف تبادل الخبرات مع البلدان المانحة التي بلغت الأهداف المقررة أو تجاوزتها.

٤١ ويقترح الفريق العامل أن تطلب الجمعية العامة من منظومة الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لدعم البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات تنويع فعالة، وتحقيقا لتلك الغاية، يطلب الفريق من البلدان المانحة دعم هذا الجهد.

دال - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) والملاريا

٤٢ يقترح الفريق العامل أن تولي الجمعية العامة اهتماما خاصا للأثر المهلك لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) في أفريقيا؛ وأن يوصي بأن تدعم الدول الأعضاء في الجمعية العامة الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا وتشارك فيها بنشاط، وأن تدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في هذا المسعى.

الذين يساهمون في الصندوق الاستئماني على تقديم تبرعاتهم في أقرب وقت ممكن وتوخي المزيد من العدالة في تقاسم أعباء تمويل الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الفريق أن تطلب الجمعية العامة من جميع البلدان الدائنة الالتزام رسميا باتخاذ إجراء لإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو عاجل، بما يتماشى مع الحاجة الماسة إلى استئصال الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق بالنظر في اقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإنشاء هيئة مستقلة تضطلع بتقييم لإمكانية إطاقة الديون الأفريقية مع الالتزام بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعتبر غير قابلة للسداد.

٣٧ إضافة إلى ذلك، يقترح الفريق العامل أن تطلب الجمعية العامة من المجتمع الدولي النظر في القيام بالمزيد من إجراءات تخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان الأفريقية الأخرى عالية المديونية وغير المؤهلة في الوقت الحاضر للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويقترح الفريق أيضا أن تطلب الجمعية العامة من المجتمع الدولي القيام بعمل متضافر على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان الأفريقية متوسطة الدخل بفعالية بغية حل ما يحتمل قيامه من مشاكل تتعلق باستدامة الديون طويلة الأجل عن طريق تدابير شتى لمعالجة مشاكل الديون، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إنشاء آليات منظمة لخفض الديون. ويشجع الفريق جميع البلدان الدائنة والمدينة على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن، حسب الاقتضاء، من جميع الآليات المتوافرة لخفض الديون.

جيم - تمويل التنمية

٣٨ يقترح الفريق العامل أن تكفل الجمعية العامة مراعاة الشواغل الخاصة للبلدان الأفريقية في المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في عام ٢٠٠١.

٤٣ ويقترح الفريق العامل أيضا أن تدعو الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في المواضيع التالية في أعماله التي سيضطلع بها مستقبلا:

(أ) السبل والوسائل اللازمة لدمج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في أفريقيا، لا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا؛

٤٦ إضافة إلى ذلك، يقترح الفريق أن تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى مواصلة دعوته لخلق تفهم لمزايا الاستثمار في الوقاية من الأمراض ذات الأولوية مثل الملاريا وعلاجها.

(ب) السبل والوسائل اللازمة لتعزيز التعاون بين البلدان بغية العمل على نشر أفضل الممارسات وتبادل الخبرة، خاصة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا؛

هاء - منع الصراعات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع

٤٧ يشيد الفريق العامل بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ويدعمها، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز آلياتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وذلك لتعزيز وإدامة السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويشدد الفريق على أن ثمة حاجة لبذل جهود إضافية لمنع الصراعات العنيفة في مراحلها الأولية. ويقر الفريق بضرورة تعزيز قدرة الإنذار المبكر في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية للاستجابة لحالات الصراع في القارة. وفي هذا الصدد، يشدد الفريق على ضرورة تعزيز ودعم آلية منظمة الوحدة الأفريقية للإنذار المبكر. كذلك يعرب الفريق عن دعمه الكامل لعملية المؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا التي نشأت بمبادرة من أفريقيا؛ ويطلب إلى الأمين العام تقصي سبل توفير الدعم للمبادرة، خاصة لخطة العمل وترتيبات التنفيذ المقررة في إطار العملية.

(ج) السبل والوسائل اللازمة لتعزيز ودعم الاستجابات الإقليمية لجهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع إيلاء اهتمام خاص لإعلان لومي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) السبل والوسائل اللازمة لاستخدام حقوق الملكية الفكرية لخدمة احتياجات الوقاية من الإيدز وعلاجه.

٤٤ ويقترح الفريق العامل كذلك أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة الدعوة بقوة إلى القيام، في جملة أمور، بتطوير وإنتاج الأدوية واللقاحات التي ثبتت بالفعل فعاليتها ورخص سعرها النسبي، وجعلها متاحة للفقراء، بإقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وإنشاء صندوق لهذا الغرض.

٤٨ ويقترح الفريق العامل، إذ يشير إلى الفقرة ١٧ من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١/١٩٩٨)، التي لاحظ فيها المجلس على أن

٤٥ ويقترح الفريق العامل أيضا أن تعرب الجمعية العامة عن اهتمامها الشديد بإجراء المزيد من المناقشات فيما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والدول الأعضاء، والمؤسسات الصناعية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وذلك لإحراز تقدم في مسألة الوقاية والحصول على العلاج والرعاية. ويشدد الفريق على ضرورة إتاحة الأدوية

٥٢ ويحث الفريق العامل الجمعية العامة على أن تطلب زيادة ومواصلة تقديم المساعدة والدعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثل الأمين العام الخاص المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح، وغيرها من الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بغية تكثيف جهودها الرامية إلى تيسير تسريح الأطفال الجنود وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

واو - اللاجئون والمشدون داخليا

٥٣ يحث الفريق العامل المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على المساعدة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالعائدين واللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا^(٥)، التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية في الاجتماع الوزاري المعقود في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٥٤ - ويوصي الفريق العامل الجمعية العامة بتشجيع الأمين العام، بعد التشاور مع الدول المتأثرة، على استكشاف أفضل الطرق لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين ولا سيما أقل البلدان نمواً، مع الإشارة بوجه خاص إلى البيئة والهياكل الأساسية، وذلك لتخفيف من العبء الثقيل الملقى على كاهل تلك البلدان.

زاي - التنسيق

٥٥ - يوصي الفريق العامل بأن تحت الجمعية العامة الأمين العام على زيادة توضيح وتعزيز الصلات بين مختلف آليات التنسيق، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا وإطار التنمية الشاملة للبنك الدولي بغية تسليسها وتهيئة أسباب التكامل والتعاوض فيما بينها، وذلك بعد التشاور مع رئيس البنك الدولي.

ثمة حاجة إلى القيام، عند الاقتضاء ومن خلال إطار استراتيجي، بوضع نهج شامل للبلدان المنكوبة بالأزمات، أن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إنشاء فريق استشاري مخصص للبلدان الخارجة لتوها من صراعات، بغية تقييم احتياجاتها الاقتصادية ووضع برنامج طويل الأجل لدعم التنفيذ يبدأ بإدماج الإغاثة في التنمية. ويمكن أن يقوم البرنامج على المبادرات التي اتخذها بالفعل مختلف الشركاء الثنائيون والمتعدو الأطراف من أجل بلدان محددة.

٤٩ ويرحب الفريق العامل بإنشاء صندوق تقديم المساعدة بعد انتهاء الصراع وصناديق استثمارية متعددة الماخذ تستخدم لتمويل طائفة متنوعة من أنشطة ما بعد انتهاء الصراع في بعض البلدان الأفريقية ويحث الجمعية العامة على دعوة الدول الأعضاء إلى توفير موارد إضافية لهذه الصناديق كلما أمكن ذلك.

٥٠ ويقترح الفريق العامل إعطاء المزيد من الدعم المالي لتنفيذ برامج التسريح والتجريد من الأسلحة وإعادة الإدماج، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال الجنود. ويقترح الفريق أن من الممكن النظر في تمويل هذه البرامج عن طريق الميزانية العادية لعمليات حفظ السلام كنهج بديل من أجل التوصل إلى حل فعال ودائم للعجز في الموارد.

٥١ واعترافاً بمشكلة البطالة المتفشية بين الشباب وما يمكن أن يكتسبه النهب عن طريق الحرب من جاذبية بالنسبة لهم، يوصي الفريق العامل الجمعية العامة ببحث منظمة العمل العالمية على مد نطاق برنامجها المعنون "وظائف لأفريقيا" ليشمل البلدان الأفريقية الخارجة لتوها من صراعات بوصفه مساهمتها في بناء السلم بعد انتهاء الصراع إلى جانب برنامجها المستمر للمساعدة في إعادة إدماج الجنود المسرحين وغيرهم من الفئات المتضررة من الحروب.

للفريق العامل. على أن استعراض التقدم الوارد في هذا التقرير يكشف عن الحاجة إلى مواصلة الرصد، ليس في مجالات التركيز فحسب، بل أيضا في جميع المجالات الأخرى الواردة في تقرير الأمين العام. وجددير بالملاحظة أن بعض هذه المجالات، لم يتخذ فيها أي إجراء أو أن ما اتخذ كان ضئيلا لا يُذكر. وبناء عليه، يقترح الفريق ما يلي:

(أ) تمديد ولايته كي يتسنى له استعراض تنفيذ توصيات الأمين العام؛

(ب) وضع مؤشرات لتقييم الأثر وقياس الأداء حيثما كان منطبقا، وذلك لرصد تنفيذ توصيات الأمين العام رسدا فعالا؛

(ج) إنشاء عدد محدود من الأفرقة العاملة المواضيعية لوضع اقتراحات محددة بشأن عدد من المسائل المتبقية التي لم تتناولها الدورات الثلاث السابقة للفريق العامل مما لم يُبحث بشكل واف.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1)، الفصل الخامس، الفقرة ٦.
- (٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.
- (٣) انظر A/52/480، الفرع الرابع، جيم.
- (٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ والتصويب (A/54/3 و Corr.1)، الفصل السابع، الفقرة ٥.
- (٥) A/54/682، المرفق الثاني.

٥٦ - ويوصي الفريق العامل أيضا الجمعية العامة بدعوة المانحين الثنائيين إلى أن يصبحوا أكثر نشاطا في آليات التنسيق من أجل المساعدة الإنمائية على الصعيد القطري.

٥٧ - ويوصي الفريق العامل كذلك بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام، حيثما كان ذلك مناسبا، أن يكون رائدا في تشجيع استخدام النهج القطاعية كأحد أدوات التنسيق على الصعيد القطري في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

حاء - الحاجة إلى المتابعة

٥٨ - يؤكد الفريق العامل أنه من مسؤوليات الجمعية العامة الأولى مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بجميع جوانبها، مع إيلاء الاعتبار اللازم لاختصاص كل من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، يرى الفريق أنه من المهم إصدار جميع تقارير الأمين العام المرحلية عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (A/52/871-S/1998/318) في المستقبل كوثائق رسمية للجمعية العامة.

٥٩ - ويعترف الفريق العامل بالحاجة إلى متابعة منسقة لجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى للحكومات والمنظمات الإقليمية وجميع الهيئات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، كل ضمن ولايته.

٦٠ - وقد رصد الفريق العامل التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام ككل. بيد أن الفريق ركّز، بسبب ضيق الوقت، على المجالات المواضيعية المختارة التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٥٣ وفي الدورة التنظيمية

المرفق

وثائق وأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

- (ز) جدول الأعمال المؤقت للدورتين الثانية والثالثة للفريق العامل المخصص (A/AC.258/2)؛
- (ح) مشروع جدول الأعمال المؤقت (A/AC.258/CRP.1)؛
- (ط) موجز الاقتراحات المقدمة من الوفود في يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ (A/AC.258/CRP.2)؛
- (ي) تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا (A/AC.258/CRP.3 و Add.1)؛
- (ك) مشروع برنامج العمل (A/AC.258/CRP.4)؛
- (ل) مشروع تقرير الفريق العامل المخصص (A/AC.258/CRP.5 و Rev.2).
- ثانياً أعمال الفريق العامل المخصص**
- ألف - الدورة الأولى**
- ٢ - في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، افتتح ثيو بن غوريراب، رئيس الجمعية العامة، الدورة الأولى للفريق العامل المخصص وأدلى ببيان.
- ٣ - وفي جلسته الأولى المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، أقر الفريق العامل جدول أعماله للدورة الأولى (A/AC.258/1)، وبيانه كالتالي:
- ”١ - افتتاح الدورة.
- ”٢ - إقرار جدول الأعمال.
- ”٣ - تنظيم الأعمال.
- ١ - خلال عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، كان معروضا عليه الوثائق التالية:
- (أ) تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)؛
- (ب) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩^(١)؛
- (ج) تقرير الأمين العام المعنون ”التنمية في أفريقيا: تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، وعلى التحديد تنفيذ المبادرات المتعلقة بأفريقيا والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة“ (A/54/133-E/1999/79)؛
- (د) تقرير الأمين العام المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)؛
- (هـ) رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي البرتغال والجزائر ومصر الدائمين لدى الأمم المتحدة تحيل إعلان القاهرة وخطة عمل القاهرة اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأوروبي المعقود في القاهرة يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (A/54/855-S/2000/44)؛
- (و) جدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للفريق العامل المخصص (A/AC.258/1)؛

الديون وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS) وتقديم الدعم إلى البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

٦ - التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٧ - مسائل أخرى.“

٦ - ورکز الفريق العامل مداولاته خلال الدورة الثانية على البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال. وكان معروضا عليه ورقة اجتماعات أعدتها الأمانة العامة (A/AC.258/CRP.3 و Add.1)، بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

٧ - واستمع الفريق العامل في جلسته الخامسة المعقودة في ١٥ أيار/مايو إلى بيانين استهلايين من وكيل الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية وممثل الأمين العام، فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه. وقد أجرى أعضاء الفريق العامل حوارا مع مسؤولي الأمم المتحدة بشأن بعض الجوانب الواردة في ورقة الاجتماعات.

٨ - واستمع الفريق العامل في جلساته اللاحقة إلى عروض بشأن البند ٥ من جدول الأعمال قدمها ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون

٤ - تبادل وجهات النظر بشكل عام.

٥ - النظر في الطرائق والترتيبات اللازمة للأداء الفعال للفريق العامل المخصص.

٦ - مسائل أخرى.“

٤ - وخلال الجلسات الأربع التي عقدها الفريق العامل في دورته الأولى أجرى تبادل لوجهات النظر بشكل عام بشأن كيفية رصد التنفيذ لتوصيات الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وتحقيقا لهذا الغرض، طلب الفريق العامل المخصص توفير المعلومات ذات الصلة من جانب مختلف الإدارات بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ووكالتها المتخصصة.

باء - الدورة الثانية

٥ - أقر الفريق في جلسته الخامسة المعقودة في ١٥ أيار/مايو جدول أعمال دورتيه الثانية والثالثة A/AC.258/2 وبيانها كالتالي:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال.

٣ - تنظيم الأعمال.

٤ - رصد تنفيذ التوصيات التي يقدمها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

٥ - رصد تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها ١٩٩٩ | ٢ والمقرر ١٩٩٩ | ٢٧٠، الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك القضاء على الفقر وتخفيف أعباء

اللاجئين، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. وقد أجرى أعضاء الفريق العامل تبادلاً مفيداً جداً في الآراء مع المتحدثين كما أجروا مناقشات فيما بينهم بشأن إحراز التقدم والعقبات التي يجري مصادفتها وكذلك بشأن الأفكار والاقتراحات الجديدة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تنفيذاً فعالاً.

جيم - الدورة الثالثة

٩ - استمع الفريق العامل في جلسته العاشرة والحادية عشرة المعقودتين في يومي ١٧ و ١٨ تموز | يولييه، إلى عرضين من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لبناء السلم لدعم ليبيريا والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة على الترتيب. وقد أجرى أعضاء الفريق العامل حوارات مفيدة مع المتحدثين بشأن تقديم الدعم إلى البلدان في حالات ما بعد الصراع بوجه عام وفي حالة ليبيريا بوجه خاص، وكذلك بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

١٠ - كما كرّس الفريق العامل معظم وقته خلال الدورة الثالثة للنظر في مشروع تقريره المقدم من مكتبه. وفي الجلسة الرابعة عشرة المعقودة في ٢١ تموز | يولييه ٢٠٠٠، اعتمد الفريق العامل بتوافق الآراء تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1).

130900 300800 00-58322 (A)
0058322